

Distr.: General
15 August 2018
Arabic
Original: Arabic/English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والثلاثون

١٨ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان

تهدى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان، وتتشرف بأن ترفق طيه رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، موجهة من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان (انظر المرفق). وترجو البعثة الدائمة ترجمة هذه المذكرة الشفوية ومرفقها إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية وتعميمها كوثيقة من وثائق الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13472(A)



* 1 8 1 3 4 7 2 *

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ والموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان

رسالة موجهة من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

أكتب إليكم بتعليمات من حكومتي بخصوص تقارير لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية التي أصبحت اتهاماتها الموجهة للحكومة السورية قوالب نمطية ثابتة تتكرر في كل دورة من دورات المجلس. وفي الوقت الذي نجد فيه تأكيد موقفنا الرفض للاعتراف بهذه اللجنة، التي تم إنشاؤها وتمديد ولايتها بقرارات مسبقة وغير توافقية اعتمدها المجلس دون موافقة الدولة المعنية، وبالتقارير الصادرة عنها، فإننا نود تنفيذ بعض الاتهامات التي وردت في التقرير غير الرسمي الصادر في الوثيقة رقم (A/HRC/38/CRP.3) بشأن الغوطة الشرقية، وتوضيح المغالطات والفكرات التي روج لها بعض أعضاء المجلس خلال مناقشته في المجلس.

أولاً- التقرير المذكور تضمن اتهامات مدفوعة باعتبارها سياسية في سياق محاولات ممنهجة للتقليل من شأن جهود مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الدولة السورية وحلفاؤها لحماية المواطنين السوريين من جرائم الإرهاب، وسعيها لطمعن بجوانب الحماية التي توفرها الحكومة السورية لمواطنيها. ورغم محاولات اللجنة الإيحاء بإدخال تحسينات شكلية على طرائق عملها مؤخراً إلا أن منهج عملها لا يزال حافلاً بالعيوب القانونية، ومستنداً إلى مصادر معلومات غير نزيهة ومعايير غير مهنية لتقييم الأدلة، وتوجيه الاتهام بناءً على معايير استدلالية غير قانونية من قبيل "الترجيح وغلبة الظن". وباختصار، فإننا وعدد من الدول التي تقوم بالتصويت ضد هذه القرارات المتعلقة بهذه اللجنة، أصبحنا على قناعة راسخة بأن الهدف الرئيسي لوجودها هو خدمة غايات وأهداف ما يسمى "المعارضة السورية" والدول الداعمة لها، وأنها لا تمتلك الحد الأدنى من المصداقية والمهنية.

ثانياً- التقرير حاول قلب الحقائق في تناوله لأوضاع المدنيين في الغوطة الشرقية، ومارس الانتقائية في تبني أكاذيب شريجة معينة من الشهود المزعمين، واعتمد في اتهاماته على روايات تفبركها وتروجها منظمات غير حكومية ترتبط بالجماعات الإرهابية أو بدول تمولها بمئات الملايين من الدولارات مثل منظمة الخوذ البيضاء الإرهابية، ومنظمات غير حكومية أخرى تتخذ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها وتشكل مصدراً أساسياً لتقارير اللجنة وتحقيقاتها. وقد كشف قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتواطؤ مع الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا والأردن بتهريب المئات من إرهابيي منظمة "الخوذ البيض" من الجنوب السوري الدور المحوري الذي لعبته هذه المنظمة، المرتبطة بتنظيم القاعدة الإرهابي، في تشويه وقلب الحقائق، وخشية الأطراف الإقليمية والدولية من افتضاح دورها في نشر وترويج الفيديوهات المفبركة والكاذبة، لا سيما تلك المتعلقة بمزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية.

ثالثاً- إن إقحام لجنة التحقيق الدولية نفسها من جديد في التحقيقات بمزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية يؤشر إلى أخطاء قانونية فادحة تخرج باللجنة عن اختصاصها وتتجاوز ولايتها وتفحصها في مسائل ليست مؤهلة فنياً للتحقيق بشأنها أو لتقييم أية أدلة مرتبطة بها.

رابعاً- إن مزاعم الترحيل القسري واحتجاز الخارجين من الغوطة الشرقية في مراكز الإيواء التي يوردها التقرير المشار إليه تأتي في سياق الاتهامات التي ترددها الدول الراحبة لعمل لجنة التحقيق الدولية وتجايف الدقة والموضوعية. فهذه الادعاءات تناقض حقائق تأمين الدولة السورية احتياجات عشرات الآلاف من مواطنيها النازحين خارج الغوطة الشرقية وأماكن لإيوائهم. وتتجاهل بالكامل الظروف الأمنية التي نجمت عن الأوضاع الشاذة التي خلقها وجود الجماعات الإرهابية المسلحة في الغوطة الشرقية والمتطلبات الأمنية الملقة على عاتق الدولة لضمان وحماية مواطنيها. كما تتجاهل أن من غادر إلى الشمال السوري فعل ذلك بإرادته بعد أن رفض تسليم السلاح وتسوية وضعه. وبدلاً من الإشادة بما تقوم به الدولة السورية من تساهل مع من حمل السلاح ضدها، فإننا نرى تعامياً تاماً عن ممارسات الإرهابيين والقتلة وداعميهم من قبل هذه اللجنة.

خامساً- إن ما ذكره التقرير حول الحصار على الغوطة الشرقية هو مزاعم تنفيها شهادات السكان بعد تحريرها من الإرهابيين والمخازن التي تم اكتشافها بعد تحرير الغوطة الشرقية من الإرهابيين، المليئة بالمواد الإغاثية التي تم حرمان السكان منها والتي أكدت منع الإرهابيين إيصال المساعدات الإنسانية لمستحقيها واحتكارها. وينفيها التناقض في التقرير نفسه الذي أقر بوجود معابر رئيسية لدخول وخروج البضائع من الغوطة الشرقية طيلة السنوات السابقة.

سادساً- إن ما روجت له بعض الوفود من أكاذيب حول القانون ١٠ ومزاعم كونه أداة لمصادرة ممتلكات اللاجئين والنازحين يأتي في سياق حملة افتراءات ملفقة تتجاهل أحكام هذا القانون التنظيمي والتوضيحات التي قدمتها الحكومة السورية بشأنه وتأكيداتها المتكررة بأن الملكية الخاصة مصانة بموجب المادة ١٥ من الدستور السوري، وبأنه لا يمكن لمشروع سوري على مختلف المستويات أن يجرم أي مواطن من ملكيته المنقولة وغير المنقولة. وتوضيحاً للحقائق وتفنيداً للأكاذيب التي تستمر بعض الدول بالترويج لها، قامت الحكومة السورية بتقديم ردود مكتوبة على كافة الاستفسارات والتساؤلات التي قدمتها الأمم المتحدة وفريقها القطري العامل في الجمهورية العربية السورية بخصوص القانون رقم ١٠ وتوضيحات لكافة جوانبه.

سابعاً- لا يزال التسييس والانتقائية ماثلين بقوة في استمرار تقارير لجنة التحقيق الدولية بالتهرب من تحميل الأنظمة في السعودية وقطر وتركيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبتها المجموعات الإرهابية التي ترعاها الدول المذكورة. وفي استمرارها بتجاهل جرائم التحالف غير المشروع الذي تقوده الولايات المتحدة وجرائم النظام التركي على الأراضي السورية. فسياسة الأرض المحروقة والدمار الهائل الذي تسببت به الولايات المتحدة وحلفاؤها في مدينة الرقة وتدمير مرافقها المدنية والخدمية وتشريد وقتل آلاف المدنيين، وجرائم النظام التركي وعدوانه الذي تسبب بتشريد عشرات الآلاف من المدنيين في عفرين وغيرها من المناطق السورية هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُفترض أن تكون في صلب تحقيقات اللجنة وتقاريرها. ومن المثير للشجب في هذا الإطار أن تكتفي اللجنة في تقريرها عن الغوطة الشرقية بالتعامل السردى مع العدوان العسكري الثلاثي الأمريكي البريطاني الفرنسي على الأراضي السورية، وألاً تجرؤ على تقديم توصيف قانوني واضح بشأنه رغم كونه نموذجاً عن العمل غير القانوني الذي تم القيام به بشكل انفرادي من خارج إطار الأمم المتحدة.

إن مقارنة في مجلس حقوق الإنسان بهذه الطريقة المسيسة والانتقائية للأوضاع في الجمهورية العربية السورية واستمراره في البناء على تقارير اللجنة المذكورة التي تتحكم بولايتها وبمسار عملها حفنة من الدول والعاملين المفروضين عليها كأساس لقراراته المسيسة وغير التوافقية، جعلت من مناقشات المجلس وقراراته وسيلة لإطالة أمد الأزمة في سوريا وعرقلة جهودها الرامية للقضاء على الإرهاب وإجراء حوار سوري - سوري يتيح للسوريين وحدهم تقرير مستقبل بلدهم. ولذلك فإن الجمهورية العربية السورية تجدد مطالبتها للمجلس للقيام بحل مثل هذه اللجان وبوضع الضوابط الكفيلة بمنع استغلال آلياته لخدمة سياسات ومصالح مكشوفة الأهداف على حساب سمعة المجلس ومصداقيته.

وسأكون ممتناً لتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق البند الرابع من جدول أعمال الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

حسام الدين آلا
السفير والمندوب الدائم